نشرة المجموعة

نشرة نصف سنوية تصدر عن سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)

MENAFATF
مينافاتف
GAFIMOAN

العدد «٥» يونيو/ حزيران ٢٠١٢م

المغرب المحطة القادمة للاجتماع العام

الاجتماع العام الـ١٥ في السعودية يناقش عمل «المجموعة» وأنشطتها المختلفة

انعقد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠١٢م الاجتماع العام الخامس عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برئاسة المملكة العربية السعودية، وتفضل معالي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي ورئيس اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية بافتتاح الاجتماع.

ونوقش خلال جلسات الاجتماع الذي ترأسه سعادة رئيس المجموعة الدكتور عبدالرحمن بن عبدالمحسن الخلف، وكيل محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي للشئون الفنية، عدد من الموضوعات الهامة تناولت جملة من المسائل المتعلقة بعمل المجموعة وأنشطتها المختلفة، ومن جانب آخر تم إقرار عقد الاجتماع العام السادس عشر في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢م بالمملكة المغربية.

وشارك في أعمال الاجتماع العام خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الدول الأعضاء (الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، والسودان، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن) والدول والجهات المراقبة (السلطة الوطنية الفلسطينية، والجمهورية الفرنسية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وصندوق النقد العربي، ومجموعة العمل الأوربية الآسيوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهيئة الأمم المتحدة).

يوفر للسلطات إطار أقوى لمكافحة الجرائم

مجموعة العمل المالي «فاتف» تعتمد التوصيات بشكلها الجديد

خلال الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي (فاتف) الذي عقد خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ فبراير/ شباط ٢٠١٢م بباريس في الجمهورية الفرنسية، اعتمدت ونشرت مجموعة العمل المالي (فاتف) التوصيات المعدلة.

واستغرق مراجعة التوصيات وإدخال التعديلات عليها عامين من التشاور مع الدول الأعضاء والمراقبين والأعضاء المشاركين بما فيهم مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتأتي هذه التعديلات المدخلة على التوصيات بمثابة مواكبة للمستجدات الأمر الذي سيوفر للسلطات إطار أقوى لمكافحة الجرائم والتصدي للتهديدات الجديدة على النظام المالي العالمي.

ويمكن الحصول على نسخة من التوصيات المعدلة من خلال الموقع الالكتروني لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)
البريد الإلكتروني: info@menafatf.org – الموقع الإلكتروني: www.menafatf.org
ص.ب: ١٠٨٨١ المنامة – مملكة البحرين

د. عبدالرحمن بن عبدالمحسن الخلف

الأخوة والأخوات،

يسرني أن أرحب بالجميع من خلال النشرة الصحفية الالكترونية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تصدر للتعريف بأهم الفعاليات والأحداث التي تنظمها وتشارك فيها، وهذا هو العدد الخامس للنشرة الذي يتزامن مع رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الأخوة والاخوات،

كان لنا لقاء في الاجتماع العام الخامس عشر الذي عقّد في مدينة جدة خلال نهاية شهر أبريل/نيسان ٢٠١٢م، ومن خلال مناقشة مواضيع الاجتماع، تبين من ممثلي الدول الأعضاء الإرادة والعزيمة للعمل بجد نحو تعزيز التعاون بهدف تحقيق المصالح المشتركة. ولمست في الوقت نفسه رغبة صادقة من الجميع إلى بناء قنوات للتعاون والتفاهم بين كافة دولنا وبما يحقق مصلحة الجميع. ونرى اليوم بحمد الله أن العمل المشترك للدول الأعضاء أصبح عملاً إقليمياً كفيلاً بالتصدي للتحديات التي نواجهها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ومن أهم منجزات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب على المستوى العالمي إنهاء مجموعة العمل المالي (فاتف) عملها في مراجعة وتعديل المعايير الدولية الصادرة عنها، لضمان تقوية الأساليب التي تنتهجها الدول في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد اعتمدت مجموعة العمل المالي التوصيات المعدلة خلال اجتماعها العام الذي عقد في شهر فبراير / شباط من عام ٢٠١٢م. وتضمنت تلك التوصيات عناصر ومفاهيم جديدة لتعزيز الآليات الوطنية في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأضافت مخاطر جديدة ينبغي على الدول إدراجها ضمن تشريعاتها الوطنية، مثل مكافحة الفساد وتمويل انتشار التسلح والجرائم الضريبية.

وعملت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جنباً إلى جنب مع مجموعة العمل المالي خلال فترة المراجعة. وسوف تمثل تلك التوصيات المرجعية الجديدة التي سوف تقيم الدول الأعضاء على اساسها. وعلى الرغم مما تحقق من إنجازات خلال السنوات السابقة، ومرد ذلك إلى تضافر الجهود ، الا أن الطريق لازال طويلاً أمامنا لبلوغ ما نصبو إليه، فطموحنا كبير وجميعنا يرغب بتحقيقه، ولا شك لدي بقدرتنا على تحقيق ما نصبو اليه.

وختاماً أقدم الشكر الجزيل إلى الدول الأعضاء والمراقبين كافة على التعاون الداعم للمجموعة، وأمل أن نلتقي قريباً على خير في الاجتماع العام السادس عشر للمجموعة.

* رئيس المجموعة

عادل بن حمد القليش

يسعدني أن ألتقي بكم مجدداً في هذا العدد الجديد للنشرة الالكترونية الخاصة بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن من أبرز المتطلبات المستجدة في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – التي تسبق تطبيق الإجراءات الوقائية والرقابية والإجراءات الجزائية – تتمحور حول المخاطر. إن تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب أصبحتا من الأولويات التي يجب على الدول والمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة اتخاذها من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفعالية.

وتكمن أهمية تحديد وتقييم المخاطر في التعرف على مكامن الضعف ودرجة المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك لتوجيه الموارد وتركيز الجهود على نحو أكثر فاعلية، ومن ثم وضع السياسات بما يتفق مع التقييم وتطبيق الإجراءات الوقائية التي تتناسب مع طبيعة تلك المخاطر. ومن أجل هذا اهتمت بعض الجهات العالمية بوضع معايير تساعد على القيام بذلك، ومنها على سبيل المثال ما صدر عن مجموعة العمل المالي (فاتف) في فبراير /شباط ٢٠١٢م من توصيات معدلة كان من ضمنها التوصية الأولى التي تلزم الدول بتحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن النظام العام للدولة، بالإضافة إلى إلزام الدول بمطالبة المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة لديها بتحديد وتقييم وإتخاذ تدابير فعالة للتخفيف من هذه المخاطر. وقد نصت هذه التوصية على أنه "ينبغي على الدول تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقييمها وفهمها، ويجب عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك تعيين هيئة أو آلية لتنسيق الإجراءات المتمثلة في تقييم المخاطر، وتخصيص الموارد، بهدف ضمان التخفيف من المخاطر على نحو فعال. وبناء على هذا التقييم، ينبغي على الدول تطبيق منهج يستند على المخاطر لضمان تكافؤ إجراءات منع عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو تخفيفها مع المخاطر التي تم تحديدها. ويجب أن يكون هذا المنهج الركيزة الأساسية لتخصيص الموارد بكفاءة عبر أنظمة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتنفيذ الإجراءات القائمة على المخاطر عبر توصيات مجموعة العمل المالي. وفي حال حددت الدول مخاطر أعلى، ينبغي عليها ضمان معالجة أنظمة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لديها لهذه المخاطر على نحو كافٍ. أما في حال حددت الدول مخاطر أقل، عندها يمكنها أن تقرر السماح بتطبيق إجراءات مبسطة لبعض من توصيات مجموعة العمل المالي ضمن شروط معينة".

وللأهمية، وددت الإشارة إلى ما تحمله هذه التوصية من عناصر مهمة وإيجابية لحماية النظام العام للدولة وكذلك القطاع المالي والمصرفي والأعمال والمهن غير المالية من جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يحقق لها الأمان والاستقرار المطلوب.

• السكرتير التنفيذي للمجموعة

الدول الأعضاء تحرز تقدما في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في إطار عمليات المتابعة اللاحقة لعمليات التقييم المشترك اعتمد الاجتماع العام الخامس عشر الذي عقد بمدينة جدة خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠١٢م ستة تقارير متابعة لكل من: المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية والجمهورية الإسلامية الموريتانية والمملكة المغربية والجمهورية العربية السورية وأثبتت تلك التقارير مدى التقدم الذي أحرزته هذه الدول في مجال تطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء الخطة الموضوعة لبرنامج التقييم المشترك المعتمدة في الأعوام من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٠م.

وحدات المعلومات المالية تقدم تجاربها في مجال تعزيز التعاون الدولي

التقت وحدات المعلومات المالية للدول الأعضاء بدول مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية يوم الجمعة الموافق ٢٧ أبريل/نيسان ٢٠١٢م.

وبحث اللقاء ضمن جدول أعماله عدداً من المواضيع ذات الاهتمام المشترك كتشجيع ومتابعة الانضمام لمجموعة إجمونت لوحدات المعلومات المالية وآليات بناء وتعزيز قدرات وحدات المعلومات المالية وعلاقة المنتدى بالأجهزة التابعة للمجموعة.

وفي إطار تبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات، قدمت كل من اللجنة التونسية للتحاليل المالية ووحدة مكافحة غسل الأموال المصرية ومكتب مكافحة غسل الأموال بالعراق ووحدة التحريات المالية السعودية تجاربهم وخبراتهم عن موضوع "تعزيز التعاون الدولي".

والجدير بالذكر أن المنتدى يهدف إلى وضع آليات بناء وتعزيز قدرات وحدات المعلومات المالية وتوحيد قنوات الاتصال لدعم وتبادل الخبرات فيما بينها وتحقيق زيادة تعاون إقليمي دائم ومستمر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

اعتماد توصيات فريق عمل التقييم المشترك ومتابعة عملية مراجعة المعايير الدولية

اعتمد الاجتماع الخامس عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمملكة العربية السعودية تقرير رئيس فريق عمل التقييم المشترك والمتضمن قرارات وتوصيات منها وضع تصور عن شكل عملية التقييم المشترك في الجولة الثانية، وتحديث دراسة مدى انطباق التوصية الخامسة والعشرين على الوقف، إضافة إلى متابعة تنفيذ الجدولين الزمنيين لعملية التقييم المشترك وعملية متابعة الدول التي تم تقييمها، ومتابعة آخر تطورات عملية مراجعة المعايير الدولية وعملية مراجعة التعاون الدولي، ومتابعة تشكيل لجنة تقييم سياسات المجموعة فيما يتعلق بالتقييم المشترك.

وكان الاجتماع الثامن عشر لفريق عمل التقييم المشترك قد نظم على هامش الاجتماع الخامس عشر وذلك يوم الخميس الموافق ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠١٢. والجدير بالذكر أن جمهورية مصر العربية تترأس الفريق منذ أن تم تأسيسه في عام ٢٠٠٥م، ويتكون الفريق من بعض الدول الأعضاء وهي (الأردن والإمارات وتونس والجزائر والسعودية والسودان وسوريا والكويت ولبنان ومصر والمغرب واليمن) بالإضافة إلى المراقبين من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العمل المالي «فاتف».

الميناڤاتف تصدر تقريرها السنوي السابع

أصدرت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقريرها السنوي السابع الذي أعتمده الاجتماع العام الخامس عشر، وتضمن التقرير العديد من النشاطات والأعمال والإنجازات التي حققتها المجموعة خلال عام ٢٠١١م.

قطر تخرج من عملية المتابعة العادية وتنتقل إلى التحديث كل عامين

استعرض الاجتماع العام الخامس عشر التقدم الذي حققته دولة قطر وأثنى على الإنجازات التي قامت بها في مجال تعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على ضوء الخطة الموضوعة في تقرير التقييم المشترك، واعتمد الاجتماع العام تقرير المتابعة الرابع لدولة قطر، حيث وافق على خروجها من عملية المتابعة العادية وانتقالها إلى التحديث كل عامين.

بناء على طلب جميع الدول الأعضاء

تجديد تعيين السكرتير التنفيذي لفترة ثالثة

قرر الاجتماع العام الخامس عشر تجديد تعيين السكرتير التنفيذي الحالي للمجموعة السيد/ عادل بن حمد الفايز القليش ممثل المملكة العربية السعودية لفترة ثالثة مدتها أربع سنوات تبدأ من العام القادم ٢٠١٣م.

وجاء قرار الاجتماع العام الخامس عشر للمجموعة بالتجديد بناء على طلب من جميع الدول الأعضاء، تقديراً للجهود الكبيرة والمستمرة التي بذلها في تحقيق العديد من الإنجازات والنجاحات منذ تأسيس المجموعة في عام ٢٠٠٤م لما له الأثر في مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز التزامها بالمتطلبات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

والجدير بالذكر أن السيد/ عادل القليش تم اختياره في أواخر عام ٢٠٠٤م ليشغل منصب أول سكرتير تنفيذي للمجموعة، وليرأس سكرتارية المجموعة ومقرها المنامة بمملكة البحرين.

نحو ٥٠ خبيراً مالياً شاركوا في ورشة إقليمية حول المنهج القائم على المخاطر في الرقابة

عقدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع البنك الدولي ووحدة معالجة المعلومات المالية المغربية ورشة عمل إقليمية حول تدريب موظفي سلطات الرقابة على الالتزام بتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بالدار البيضاء في المملكة المغربية خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ مايو/أيار ٢٠١٢م.

وقد شارك في الورشة نحو ٥٠ خبيراً مالياً من مختلف الدول الأعضاء، حيث هدفت الورشة إلى تعريفهم بالمنهج القائم على المخاطر في الرقابة على الالتزام بتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتغذية خبراتهم لتقييم المخاطر التي تعترض المصارف في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويعتبر هذا التقييم من بين المقاربات الأساسية التي شددت عليها التوصيات الجديدة التي اعتمدتها مجموعة العمل المالي (الفاتف) في شهر فبراير/شباط ٢٠١٢م.

مينا فاتف توافق على مشروع لدراسة جرائم التزوير

وافقت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف) على مشروع المتحصلات المتأتية من عمليات التزوير والتزييف للأدوات المالية والاعتمادات المستندية وعلاقتها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يعتمد هذا المشروع على دراسة جرائم التزوير والتزييف للأدوات المالية والاعتمادات المستندية بإعتبارها جرائم خطيرة على الصعيد الاقتصادي وارتباطها – كواحدة من الجرائم الأصلية – بجريمة غسل الأموال.

ويساعد هذا المشروع على إلقاء مزيد من الضوء على ماهية جرائم التزوير وأركانها والمخاطر المرتبطة بها والآثار السلبية لها وأحدث الوسائل التي يعتمد عليها المجرمون، كما سيعمل المشروع على زيادة فهم العلاقة بين جرائم التزوير والتزييف وجريمة غسل الأموال/تمويل الإرهاب وأكثر الأساليب انتشارا لغسل الأموال المتحصلة عن التزوير والتزييف للأدوات المالية والاعتمادات المستندية وتطوير قدرات الجهات المعنية لمكافحة هذه الجرائم.

كما سيساعد هذا المشروع على تطوير سبل أفضل لدعم جهود الجهات المعنية لمكافحة جرائم التزوير والتزييف والأموال المتحصلة عنها ومساعدتها في القيام بدورها بفعالية أكبر لتتبع المجرمين.

اللجنة المنبثقة عن منتدى وحدات المعلومات المالية تعقد اجتماعها الرابع

انعقد الاجتماع الرابع للجنة المنبثقة عن منتدى وحدات المعلومات المالية بدول مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية يوم الجمعة الموافق ٢٧ أبريل/نيسان ٢٠١٢م.

وبحثت اللجنة ضمن جدول أعمالها عددا من المواضيع ذات الاهتمام المشترك كموضوعات أفضل الممارسات على مستوى المنطقة، وتعزيز التعاون المشترك بالإضافة إلى عمل إحصائيات ودراسة الوضع الحالي لتبادل المعلومات بين الوحدات المالية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أقيمت بالبحرين بالتعاون مع وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية

١٥٠ منظمة تستفيد من ورشة «حماية المنظمات غير الهادفة للربح من الاستغلال في غسل الأموال وتمويل الإرهاب»

بالتعاون مع وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بمملكة البحرين عقدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ورشة عمل بعنوان "حماية المنظمات غير الهادفة للربح من الاستغلال في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، وذلك خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٧ مايو/أيار ٢٠١٢م في المنامة بمملكة البحرين.

وافتتح ورشة العمل كل من السيد/ عادل حمد القليش، السكرتير التنفيذي للمجموعة، والسيدة/ حنان محمد كمال، وكيل شؤون التنمية الاجتماعية بالبحرين، والسيد/ عبدالرحمن محمد الباكر، المدير التنفيذي لرقابة المؤسسات المالية بمصرف البحرين المركزي.

وحققت هذه الورشة استفادة نحو ١٥٠ منظمة من مختلف القطاعات الأهلية بمملكة البحرين، حيث هدفت الورشة إلى رفع الوعي والتعرف على مخاطر استغلال هذه المنظمات في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والدراية الشاملة بأحدث المعايير الدولية المتعلقة بحماية هذا القطاع من استغلال عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتأتي هذه الورشة في مرحلة مهمة نتيجة للانتشار الواسع للمنظمات غير الهادفة للربح في المنطقة مما يحتم على الجهات المختصة الارتقاء بمستوى هذا القطاع وتعزيز الوعي وأساليب الرقابة لدى الجهات المعنية في هذا المجال.

اعتماد مسودة المهام لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات

اعتمد الاجتماع العام الخامس عشر، توصيات فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، وكان أبرزها الموافقة على مشروعي التطبيقات عن "المتحصلات المتأتية من عمليات التزوير والتزييف للأدوات المالية والاعتمادات المستندية وعلاقتها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب" و«مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب – تحديث"، ومسودة المهام المعدلة لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، ومتابعة تنفيذ الخطة التدريبية للمجموعة عن الأعوام ٢٠١٢م- ٢٠١٤م، بالإضافة إلى متابعة تنظيم المؤتمر الإقليمي عن "النقل المادي للأموال عبر الحدود: التحديات والاكتشاف والمكافحة" في جمهورية السودان، و«ندوة جهات الإدعاء وأجهزة القضاء" في المملكة العربية السعودية. وانعقد الاجتماع الرابع عشر لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات على هامش الاجتماع العام الخامس عشر في المملكة العربية السعودية الخميس الموافق ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠١٢.

ويرأس هذا الفريق دولة الإمارات العربية المتحدة منذ أن تم تأسيسه في عام ٢٠٠٥م، ويتكون هذا الفريق من ثمان دول أعضاء هي (الأردن والإمارات والبحرين والجزائر والسودان ولبنان والمغرب واليمن) بالإضافة إلى المراقبين: فلسطين وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العمل المالي «فاتف» و الولايات المتحدة الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة ومجموعة أيجمونت.

© جميع الحقوق محفوظة لمينافاتف